

تمهيد

01

Preamble

Whereas the Contracting Party wishes to retain the services of the Bank to provide the service of paying petty cash for its employees or beneficiaries ("beneficiary" or "beneficiaries") by issuing prepaid cards designed for executing this Agreement under relevant regulations of the Saudi Central Bank. Each card shall automatically be replenished with the amount required to each beneficiary and specified by the Contracting Party and received by the Bank in an automated file, the design and components of which have already been agreed between the Bank and the Contracting Party, or directly through the Bank's website; Whereas the Bank is willing; and has the capability, to achieve the foregoing in accordance with its applicable procedures; NOW, therefore, the parties have agreed, with their full capacities as required by Law and Sharia'h, as follows:

1. The above preamble shall be deemed an integral part hereof.

حيث ترغب الجهة المتعاقدة الاستعانة بالمصرف لتقديم خدمة صرف المصروفات النثرية لمنسوبيها أو المستفيدين ("المستفيد" أو "المستفيدين") وذلك من خلال إصدار بطاقات مسبقة الدفع لهؤلاء المستفيدين يتم تصميمها لغرض تنفيذ هذه الاتفاقية طبقاً للأنظمة المختصة المقررة من البنك المركزي السعودي، ويتم تغذية كل بطاقة ألياً بالمبلغ المطلوب لكل مستفيد والمحدد من قبل الجهة المتعاقدة، والوارد للمصرف من خلال ملف الكتروني تم الاتفاق على تصميمه ومكوناته بين الجهة المتعاقدة والمصرف أو مباشرة من خلال موقع المصرف الإلكتروني. وحيث إن المصرف لديه الاستعداد والإمكانية لتحقيق ذلك وفق الاجراءات المتبعة لديه. فقد اتفق الطرفان وهما بالأهلية المعتبرة شرعاً ونظماً على ما يأتي:

1. يعد التمهيد المذكور جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

التعريفات

02

Definitions

- 2.1 Contracting Party: the legal personality concluding this Agreement with the Bank;
- 2.2 Cardholder: the beneficiary of the card issued by the Bank and who shall have the right to use it pursuant to this Agreement between the Contracting Party and the Bank.
- 2.3 Bank: Alinma Bank in its capacity as the card's issuer;
- 2.4 Card: the prepaid card issued by the Bank to the cardholder based on the request of the Contracting Party.

- 1.2 الجهة المتعاقدة: هي الشخصية الاعتبارية التي تبرم هذه الاتفاقية مع المصرف.
- 2.2 حامل البطاقة: هو المستفيد من البطاقة الصادرة من المصرف الذي يحق له استخدامها بعد تسليمها إليه بموجب هذه الاتفاقية بين الجهة المتعاقدة والمصرف.
- 3.2 المصرف: هو مصرف الإنماء بصفته جهة إصدار البطاقة.
- 4.2 البطاقة: هي البطاقة مسبقة الدفع التي يصدرها المصرف لحامل البطاقة بناء على طلب الجهة المتعاقدة.

التزام المصرف بما يأتي

03

The Bank shall

- 3.1 Issue a prepaid card for each cardholder according to the automated files sent by the Contracting Party and as per the rules governing prepayment services and specifications in Saudi Arabia.
- 3.2 Send the cards to two different persons authorized by the Contracting Party to receive the same.
- 3.3 Transfer funds to the card accounts balance through available channels by deduction from the Contracting Party's account a separate account shall be opened for each card according to the data submitted by the Contracting Party.
- 3.4 Provide the Contracting Party, through e-channels or upon request, with a detailed data about the credit movements of the cards issued to cardholders.
- 3.5 Provide necessary support to rectify any errors that may appear in the data sent by the Contracting Party, which will bear the consequences of such errors.

- 1.3 إصدار بطاقة مسبقة الدفع لكل حامل بطاقة بناء على الملفات الإلكترونية الواردة من الجهة المتعاقدة وحسب قواعد خدمات الدفع المسبق في المملكة العربية السعودية وموافاتها.
- 2.3 إرسال البطاقات لشخصين مختلفين مفوضين بالتسلم من منسوبي الجهة المتعاقدة.
- 3.3 تحويل المبالغ لحاملي البطاقات خصماً من حساب الجهة المتعاقدة إلى رصيد حسابات البطاقات حيث سيتم فتح حساب مستقل لكل بطاقة وفقاً للبيانات المقدمة من قبل الجهة المتعاقدة، وذلك عبر القنوات المتاحة للجهة.
- 4.3 موافاة الجهة المتعاقدة ببيانات تفصيلية عن الحركات الدائنة للبطاقات المصدرة لحاملي البطاقات، وذلك من خلال القنوات الإلكترونية أو عند طلب الجهة المتعاقدة.
- 5.3 توفير المساعدة الضرورية لتصحيح أي أخطاء قد تظهر في البيانات المرسلة من الجهة المتعاقدة عند تبليغها للمصرف بذلك، مع تحمل الجهة المتعاقدة جميع ما يترتب على هذه الأخطاء.

## The Contracting Party shall

## التزمت الجهة المتعاقدة بما يأتي

04

- 4.1 Notify the Bank of any amendments in the authorities granted to account signatories, any change in account signatories, or work procedures related to the execution of the service forming the subject matter of this Agreement.
- 4.2 Provide the Bank with a detailed data, including the number and information of new, renewed, additional, damaged or lost cards to be issued to beneficiaries as well as the files related to replenishing the card accounts in accordance with the agreed upon technical specifications.
- 4.3 Provide the Bank, upon request, with signed copies of all cardholders' IDs along with a signed ID of the person authorized to receive the cards authenticated by the Contracting Party. The Contracting Party should also confirm, pursuant to ("Request/Amendment of Prepaid Card Details"), that the submitted copies are true copies and belong to cardholders/beneficiaries.
- 4.4 Secure the signature of each cardholder or the person responsible for receiving the cards on "Acknowledgement of Prepaid Card Receipt" form and any other documents requested by the Bank. The card shall be suspended or canceled immediately if the Bank does not receive the required forms/documents or upon the expiry of the cardholder's ID.
- 4.5 Check and record the beneficiaries' cell phone numbers in all electronic or paper-based transactions executed with the Bank. The Contracting Party shall bear full liability for errors resulting from inaccuracy of the foregoing.
- 4.6 Bear full responsibility upon requesting the Bank to issue, suspend the card (wholly or partially) or refund its balance in the event of errors or card re-issuance and, in such case, the Contracting Party shall not have the right to recourse to the Bank for any claims or compensations.
- 4.7 Be liable for any consequences, claims or compensations result from the breach by the Contracting Party of any of its obligations provided for herein.
- 4.8 Provide the Bank with a copy of its official stamp, details of employees authorized to approve accounts opening and card issuance requests, details of employees authorized to send automated files (deposit/card issuance files), approved e-mail addresses for communication between the Bank and the Contracting Party, operation of deposit uploading system provided by the Bank, employees authorized to receive the cards in accordance with the "Contracting Party's Authorized Signatories" form and execute all transactions between the parties hereunder.
- 4.9 Settle fees payable to the Bank pursuant to this Agreement and make available any amounts necessary to pay for any of the services stated in paragraph (7.4) hereof and requested by the Contracting Party prior to the provision by the Bank of the same. The Contracting Party also authorizes the Bank to deduct, without recourse to it, the fees from the account stated in paragraph (3.3) hereof or from any other account maintained by the Contracting Party with the Bank.
- 4.10 Pay amounts and fees due to the Bank free and clear of any burdens, taxes or fees of whatsoever type or source.

- 1.4 إشعار المصرف عن أي تغيير في صلاحيات المخولين بالتوقيع على أي من حساباتها أو أي تغيير في الأشخاص المخولين بالتوقيع على تلك الحسابات، أو أي تغيير أو تعديل في الصلاحيات أو إجراءات العمل المتعلقة بتنفيذ الخدمة محل الاتفاقية.
- 2.4 تزويد المصرف ببيانات تفصيلية توضح عدد وبيانات البطاقات الجديدة أو المجددة، أو الإضافية، أو التالفة، أو المفقودة المراد إصدارها للمستفيدين منها، وتزويد المصرف بالملفات التي يتم تغذية حساب البطاقات على أساسها، حسب المواصفات الفنية للملف الإلكتروني المتفق عليها بين الطرفين.
- 3.4 تزويد المصرف عند طلبه بصورة من هويات جميع حاملي البطاقات موقعة منهم، و صورة من هوية المسؤول عن تسلم البطاقات، موقعة منه، ومصدقاً عليها من قبل الجهة المتعاقدة بصحة البيانات، وتأكيداً بموجب ("طلب/ تعديل بيانات) بطاقة مسبقة الدفع" بأن صور المستندات والوثائق الشخصية تخص المستفيدين حاملي البطاقات، وأنها مطابقة للأصول.
- 4.4 الحصول على توقيع كل حامل بطاقة، أو توقيع المسؤول عن تسلم البطاقات، على نموذج "إقرار بتسليم البطاقة مسبقة الدفع" وأي مستندات أخرى يطلبها المصرف، علماً بأنه سيتم إيقاف أو إلغاء البطاقة فوراً في حال عدم تسلم المصرف للنماذج أو المستندات المطلوبة أو في حال انتهاء تاريخ سريان هوية حامل البطاقة.
- 5.4 تدقيق وتسجيل أرقام الجوال الشخصية للمستفيدين في جميع التعاملات مع المصرف سواء كانت ورقية أو إلكترونية، وتحمل الجهة المسؤولية كاملة عن أي أخطاء تنتج عن عدم دقتها.
- 6.4 أن تتحمل وحدها المسؤولية كاملة عند طلبها من المصرف إصدار أو إيقاف البطاقة (كلياً أو جزئياً) أو استرداد رصيد البطاقة في حال وجود خطأ ما أو إعادة إصدار البطاقة، ولا يحق لها -في هذه الحال- الرجوع على المصرف بأي مطالبات أو تعويضات.
- 7.4 أن تكون مسؤولة عن أي تبعات أو مطالبات أو تعويضات تنشأ نتيجة إخلالها بأي من التزاماتها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.
- 8.4 تزويد المصرف خطياً بصورة ختمها الرسمي وبيانات الموظفين المخولين بالمصادقة على طلبات فتح الحسابات وإصدار البطاقات، وبيانات الموظفين المخولين بإرسال الملفات الإلكترونية (ملفات الإيداع، ملفات إصدار البطاقات)، وعناوين البريد الإلكتروني المعتمدة للتعامل بين الجهة المتعاقدة والمصرف، وتشغيل نظام تحميل الإيداعات الواردة من الجهة المتعاقدة للمصرف، وبيانات عن الموظفين المخولين بتسليم وتسلم البطاقات وذلك طبقاً لنموذج "التواقيع المعتمدة للجهة المتعاقدة"، والقيام بجميع التعاملات المتعلقة بهذه الاتفاقية بين الطرفين.
- 11.4 سداد الرسوم المستحقة للمصرف بموجب هذه الاتفاقية، وتوفير المبالغ اللازمة لسداد أي خدمات تطلبها من تلك المذكورة في الفقرة (4.7) من هذه الاتفاقية قبل تقديم المصرف لتلك الخدمات، كما تفوض الجهة المتعاقدة المصرف باستقطاع الرسوم دون الرجوع إليها- من الحساب المذكور بالفقرة (3.3) من هذه الاتفاقية أو من أي حساب آخر للجهة المتعاقدة لدى المصرف.
- 12.4 سداد المبالغ والرسوم المستحقة عليها للمصرف خالصة من أي أعباء أو ضرائب أو رسوم مهما كان نوعها أو مصدرها.

## Events of Defaults

## حالات الإخلال

05

- The Bank may terminate this Agreement unilaterally if the Contracting Party:
- 5.1 delays the deposit or transfer of the card dues (if any);
- 5.2 repeats errors or inaccuracy in information/documents related to the execution of the services and thereby increasing the service cost assumed by the Bank;
- 5.3 fails to inform the Bank of any amendment in the cardholders' details or the services forming the subject matter of this Agreement.

- يحق للمصرف إنهاء العمل بهذه الاتفاقية بصورة منفردة في حال قيام الجهة المتعاقدة بأي مما يأتي:
- 1.5 التأخر في إيداع أو تحويل أي من المبالغ المستحقة على البطاقات إن وجدت.
- 2.5 تكرار وجود أخطاء أو نقص في البيانات أو المعلومات أو المستندات المتعلقة بتنفيذ الخدمة محل الاتفاقية بما يزيد تكلفة الخدمة على المصرف.
- 3.5 عدم إشعار المصرف بأي تعديل في البيانات الخاصة بحاملي البطاقات أو بالخدمة محل الاتفاقية.

Term and Termination	مدة الاتفاقية وحالات الإنهاء	06
<p>6.1 This Agreement shall come into full force and effect as of the date of its execution and shall be valid for year as of its execution. The Agreement shall be renewed automatically for a similar period/periods unless either party informs the other in writing of its intention not to renew within at least ninety (90) days prior to the expiry of the original or renewed period.</p> <p>6.2 This Agreement shall expire with the expiry of its term, or if any of the following events occurs:</p> <p>6.2.1 Force Majeure event or issuance of termination instructions by the competent authorities;</p> <p>6.2.2 Non-compliance by the Contracting Party with the terms of this Agreement.</p>	<p>1.6 تكون هذه الاتفاقية نافذة من تاريخ التوقيع عليها، ويجري العمل بها لمدة سنة من تاريخ توقيعها، وتجدد تلقائياً لمدة أو مدد مماثلة ما لم يبلغ أحد الطرفين الآخر بعدم رغبته في التجديد كتابة قبل نهاية المدة الأصلية أو المجددة بـ90 على الأقل.</p> <p>2.6 تنتهي هذه الاتفاقية بانتهاء مدتها أو في حال حدوث أي من الحالات الآتية:</p> <p>1.2.6 القوة القاهرة وصدور أوامر من الجهات المختصة بما يمنع الاستمرار في الاتفاقية.</p> <p>2.2.6 عدم التزام الجهة المتعاقدة ببنود الاتفاقية.</p>	

General Terms	أحكام عامة	07
<p>7.1 The Bank shall issue the prepaid cards to the Contracting Party upon request to deliver them to the cardholders or enable them to amend the PINs and CVV2 (the last 3 digits printed on the back of the card) through its e-channel for each card intended to be used in executing transactions through banking channels bearing the Bank-approved logos. The Contracting Party authorizes the Bank to renew the cards upon expiry unless the Bank receives a written notice from the Contracting Party to the contrary. The Multi-factor authentication (MFA) shall also be applied.</p> <p>7.2 Information sent by the Contracting Party electronically shall be approved for issuing, updating, canceling the cards or any other transaction requested by the Contracting Party as long as such information is received from the authorized persons. The Contracting Party shall bear full responsibility in the event of errors or inaccuracy in the data sent to the Bank electronically.</p> <p>7.3 Prepaid cards shall be replenished through the channels made available by the Bank.</p> <p>7.4 The Bank may require the Contracting Party, or its affiliates, to provide any documents or methods to increase the security of online transactions executed hereunder, such as fingerprint request, PIN, etc.</p> <p>7.5 The Bank shall be entitled to get the following fees from the Contracting Party:</p>	<p>1.7 يقوم المصرف بإصدار البطاقات مسبقة الدفع للجهة المتعاقدة بناءً على طلبها لتسليمها لحاملي البطاقات من المستفيدين منها، أو يتيح لحامل البطاقة إمكانية تعديل أو تغيير الرقم السري للبطاقة عن طريق قنواته الإلكترونية وأرقام CVV2 (ثلاثة أرقام طبع خلف البطاقة) لكل بطاقة للتعامل بها مع القنوات المصرفية المتاحة التي تحمل الشعارات المعتمدة لدى المصرف، وقد فوضت الجهة المتعاقدة المصرف بتجديد البطاقات كلما انتهت مدتها ما لم يتسلم المصرف إشعاراً خطياً من الجهة المتعاقدة بخلاف ذلك و سيتم تطبيق المصادقة متعددة التعامل MFA</p> <p>2.7 سيتم اعتماد البيانات المرسله الكترونيا من قبل الجهة المتعاقدة عند الاصدار أو التحديث أو الإلغاء أو أي عملية أخرى تطلبها الجهة طالما أنها متسلمة عن طريق المخولين بذلك وتحمل الجهة المسؤولية كاملة حال وجود أي نواقص أو أخطاء في البيانات المرسله للمصرف الكترونيا.</p> <p>3.7 يتم شحن البطاقات مسبقة الدفع -التي يمكن شحنها باستمرار- من خلال القنوات المتاحة من قبل المصرف،</p> <p>4.7 يحق للمصرف طلب استيفاء أي وسائل أو مستندات لزيادة الأمان في التعامل مع القنوات المصرفية الإلكترونية، من الجهة المتعاقدة أو من التابعين لها بموجب هذه الاتفاقية، وعلى سبيل المثال: طلب البصمة، الرمز السري، ونحوه.</p> <p>5.7 يستحق المصرف رسوماً من الجهة المتعاقدة على النحو الآتي:</p>	

قيمتها Value	نوع الرسوم Type of Fees
0 ﷲ	رسم التأسيس Creation
0 ﷲ يتم تحصيله عن كل ملف يرد من الجهة (to be collected against each file received from the Contracting Party)	رسم تحميل ملف File Upload
90 ﷲ ، وتخصم من حساب الجهة المتعاقدة (to be deducted from the Contracting Party's account)	رسم الإصدار لكل بطاقة Issuance (per card)
لا يوجد N/A	رسم السحب النقدي من صراف الإنماء Cash Withdrawal (from Alinma ATMs)
2 ﷲ على كل عملية سحب نقدي من جهاز صراف لبنك محلي وذلك بعد العملية الرابعة شهرياً، وتخصم من رصيد البطاقة (monthly, for each transaction following the fourth transaction, to be deducted from the card's balance)	رسم السحب النقدي من صراف بنك محلي Cash Withdrawal (from a local bank ATM)
80 ﷲ لاله لكل عملية استعلام من جهاز صراف لبنك محلي بعد العملية الرابعة شهرياً، وتخصم من رصيد البطاقة (monthly for each inquiry following the fourth transaction, to be deducted from the card's balance)	الاستعلام عن الرصيد من أجهزة صراف البنوك المحلية Balance Enquiry (from Local Banks ATMs)

نوع الرسوم Type of Fees	قيمتها Value
رسوم طلب مستندات تقييد العملية Request for Transaction Registration Documents	30 جنيه، وتخصم من رصيد البطاقة. 30 (to be deducted from the card's balance)
رسوم الاعتراضات Objections	30 جنيه، وتخصم من رصيد البطاقة. 30 (to be deducted from the card's balance)
رسوم كشف حساب Account Statement	0 جنيه، وتخصم من رصيد البطاقة أو من حساب الجهة المتعاقدة -إذا طلبت الجهة كشف الحساب-. 0 (to be deducted from the card's balance or from the Contracting Party's account, if it requests the statement)
رسوم سنوية لكل بطاقة Annual Fees for each Card	90 جنيه، وتخصم من حساب الجهة المتعاقدة. 90 (to be deducted from the Contracting Party's account)
رسم السحب النقدي من صراف بنك دولي Cash Withdrawal (from an international bank ATM)	2.2% من قيمة العملية + 30 جنيه، وتخصم من رصيد البطاقة 2.2% of transaction value + 30 (to be deducted from the card's balance)
رسم المشتريات الدولية International Purchases	2.2% من قيمة العملية + 30 جنيه، وتخصم من رصيد البطاقة 2.2% of transaction value (to be deducted from the card's balance)
رسوم التحكيم بواسطة فيزا Arbitration Fees through VISA	1,875 جنيه، أو مايعادلها \$500 وتخصم من حساب الجهة المتعاقدة أو من رصيد البطاقة وذلك حسب الجهة طالبة التحكيم 1,875 or \$500 (to be deducted from the Contracting Party's account or from the card's balance, depending on the party requesting arbitration)

7.6 All financial obligations of the card, including fees, charges, etc., shall automatically be deducted from the card's account or from the account of the Contracting Party (as indicated in the fees schedule). If the balance of the Contracting Party or the cardholder is insufficient, the Bank may deduct such fees and other expenses from the current account of the Contracting Party or the Card account or from any other account or deposits maintained with the Bank (if any) without recourse to the Contracting Party.

7.7 The Bank shall not accept any cash deposits or credit entries for the card's sub-register other than the amounts transferred to the card's account from the Contracting Party's primary account.

7.8 Upon executing a purchase or cash withdrawal in any other currency, an amount equivalent to the transaction value in the foreign currency shall be credited against the Cardholder as per the exchange rate prevailing on the settlement date. As exchange rates differ regularly, Cardholders are, therefore, advised to communicate with the Bank to inquire about actual rates.

7.9 The Cardholder shall be liable for all obligations arising out of the card's use, whether relevant transactions were performed with or without its knowledge. The Cardholder acknowledges that it shall accept entries conducted by the Bank on its account as a result of using the card and such entries shall be deemed a valid and binding instrument in proving such transactions, unless the Cardholder proves otherwise.

7.10 If the financial obligations of the cards are not settled, the defaulted card shall be suspended and the Bank may then cancel it and take all necessary actions to collect its dues (if any). The card will also be suspended upon the expiry of the holder's ID.

7.11 The Cardholder commits to perform cash withdrawals from ATMs only (not from other banks branches). The Cardholder shall not use the card to purchase or get services forbidden by law and Sharia'h. In the event of violating the foregoing, the Bank may suspend or cancel the card and take any necessary action to maintain its rights against the cardholder.

7.12 The Bank shall not be required to issue a monthly account statement for the cards. The cardholder may get a mini account statement from the ATM. If the Contracting Party requests a detailed account statement of prepaid cards, the Bank shall send the same to the registered postal address of the Contracting Party or any other address designated by the Contracting Party pursuant to a written notice received by the Bank. Account statement will include transactions executed on the card account during the statement period. Electronic statements may also be provided.

6.7 يتم خصم جميع الالتزامات المالية من الرسوم والمصاريف وغيرها المترتبة على البطاقة تلقائياً من حساب البطاقة أو من حساب الجهة المتعاقدة -بحسب المذكور في جدول الرسوم- وإذا لم يكن للجهة المتعاقدة أو لحامل البطاقة رصيد كاف في حساب البطاقة؛ فإن للمصرف الحق في خصم هذه الرسوم وغيرها من المصاريف تلقائياً من حساب الجهة المتعاقدة أو حساب البطاقة الجاري أو من أي حساب آخر أو من أي ودائع لدى المصرف -إن وجد- دون الرجوع إليه.

7.7 لن يقبل المصرف أي إيداعات نقدية أو قيود دائنة لسجل البطاقة الفرعي عدا المبالغ المحولة للبطاقة من الحساب الرئيسي للجهة المتعاقدة.

8.7 عند تنفيذ عملية شراء أو سحب نقدي بأي عملة أخرى فإنه يثبت على حامل البطاقة -بالريال السعودي- المبلغ المعادل لقيمة العملية بالعملة الأجنبية وذلك حسب سعر الصرف المطبق في اليوم الذي تتم فيه عملية التسوية، وقد تختلف أسعار الصرف من يوم لآخر وينصح حامل البطاقة بالاتصال على المصرف لمعرفة سعر الصرف.

9.7 حامل البطاقة مسؤول مسؤولية كاملة عن جميع الالتزامات التي تنشأ عن استخدام البطاقة، سواء تمت تلك العمليات بعلمه أو بدون علمه، وقد أقر حامل البطاقة بقبوله للقيود التي يجريها المصرف على حسابه نتيجة لاستخدام البطاقة وتعد تلك القيود مستنداً صحيحاً وملزماً في إثبات تلك العمليات، إلا إن أثبت حامل البطاقة خلاف ذلك.

10.7 إذا لم يتم سداد الالتزامات المالية للبطاقات، فسيتم إيقاف البطاقة التي لم تسدد التزاماتها عن التعامل، وللمصرف حينئذ الحق في إلغائها، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقاته -إن وجدت- كما سيتم إيقاف البطاقة بمجرد انتهاء سريان هوية حاملها.

11.7 التزم حامل البطاقة عند رغبته في السحب النقدي بالبطاقة بأن يكون ذلك من خلال أجهزة الصراف الآلي فقط، وتعهده حامل البطاقة بعدم تنفيذ سحبات نقدية (يدوية) من فروع البنوك الأخرى، كما تعهده بعدم استخدامها في القيام بعمليات الشراء أو الحصول على خدمات محرمة شرعاً أو نظاماً، وفي حال مخالفة ذلك فللمصرف الحق في إيقاف البطاقة أو إلغائها واتخاذ ما يلزم لحفظ حقوق المصرف في مقابلة حامل البطاقة.

12.7 لا يلزم المصرف إصدار كشف حساب البطاقات شهرياً، ولحامل البطاقة الحصول على كشف عمليات مختصر من جهاز الصرف الآلي، وفي حال طلب الجهة المتعاقدة كشف حساب مفصل للبطاقات مسبقة الدفع؛ فإنَّ المصرف يرسله إليها على عنوانها البريدي المسجل لدى المصرف -أو إلى أي عنوان آخر تحدده الجهة المتعاقدة بموجب إشعار خطي يتسلمه المصرف، يوضح العمليات التي تمت على حساب البطاقات خلال فترة كشف الحساب. كما يمكن توفير نسخ إلكترونية لكشف عمليات البطاقات.

7.13 Account statements shall not include the document pursuant to which transactions were credited to the cardholder's account, such as invoices and claim vouchers. If the cardholder requests such documents, the Bank shall charge a fee in accordance with the fee schedule in Article (7.4). The cardholder shall also incur arbitration fees to be paid to the international organization if it so requests. If the cardholder claim proves to be valid, the Bank shall modify the transaction and refund the fees to the Contracting Party.

7.14 The Bank's records related to the card's account of the Contracting Party shall be deemed valid and binding on it. The Contracting Party may object to any purchase or cash withdrawal transaction in accordance with applicable procedures and within thirty (30) days from the date of the disputed transaction as shown in the card's account statement. Any supporting documents should be attached to the claim. The Bank shall then rectify any error in which the Contracting Party's objection proves to be valid.

7.15 The Contracting Party shall compensate the Bank for and against any and all costs incurred by the Bank while exercising its rights arising out hereof.

7.16 The Contracting Party acknowledges that the cards are non-transferrable and shall only be used by the holder in whose name it has been issued based on the Contracting Party's request. The Contracting Party shall not give the card to any other person or allow any other person to use it or disclose the PINs or CVV2 to any other person for any reason. The Contracting Party shall also secure the cardholder's signature on the back of the card upon receipt and bear any responsibility arising out of violating the foregoing. The Contracting Party acknowledges that the PIN shall be deemed its personal signature irrespective of the card user and that all transactions executed by the card shall fall under its own responsibility. The Bank shall not be held liable for any damages, consequences, losses or compensations resulting from non-compliance with any of the foregoing.

7.17 The Contracting Party shall return the canceled cards to the Bank and such cancellation shall not affect the obligation of the Contracting Party to settle the Bank's rights and other obligations related to the issuance, renewal, replacement and use of the card.

7.18 The Contracting Party shall immediately inform the Bank through any of its channels if:

7.18.1 The card is lost or stolen;

7.18.2 The card gets stuck in an ATM;

7.18.3 An error occurs in the amount withdrawn from the ATM (increase or decrease);

7.18.4 An error is discovered in account entries due to the use of an ATM, POS terminal, Internet (increase or decrease).

7.18.5 The card is used on ATMs or POS terminals with peripheral devices that appear to have no relation with the ATM or POS terminal.

7.19 The Bank shall assume no responsibility or obligation toward the cardholder if the specifications of goods/purchases received by the cardholder differ from the agreed specifications in the relevant contract or if the card is used for cash withdrawal from ATMs of other banks. In such case, the cardholder may raise "claim" objection to confirm transaction validity.

7.20 The card shall remain the property of the Bank and should be returned to it upon request. Therefore, the Bank may take back the card or suspend it at any time without prior notice. The Contracting Party shall return the card to the Bank through available channels for cancellation if the Bank so requests, or if the Bank decides to suspend the card, or if the card ceases to be used, or upon account closure. The Bank may also cancel the card if the cardholder violates these terms and conditions, misuses the card or for any other reason.

7.21 The Bank may suspend the card upon the expiry of the cardholder's ID.

7.22 The Bank may amend any term and condition of this Agreement at any time pursuant to a written notice served to the Contracting Party. Such amendment or modification shall be deemed enforceable and binding on the Contracting Party unless it expresses an objection within thirty (30) business days from the date of sending the notice to it. The Contracting Party's continuity to deal with the Bank shall be deemed an acceptance of such amendment. If the Contracting Party rejects such amendments, it should return the card to the Bank to be canceled after settling any outstanding obligations payable to the Bank.

7.23 The validity of the card issued by the Bank to the Contracting Party's beneficiaries shall last for three (3) years and shall be renewed automatically upon its expiry. If the cardholder or the Contracting Party intends not to renew the card, they shall inform the Bank of the same in writing within 60 before the expiry of the card.

13.7 جميع كشوف الحسابات لا تتضمن المستندات التي جرى بموجبها تقييد العملية على حساب حامل البطاقة كالفواتير وقسائم المطالبات ونحوها، وفي حال طلب الجهة المتعاقدة لها فإن المصرف يتقاضى مقابل إجراء ذلك رسماً وفقاً لجدول الرسوم في المادة (4,7)، ويتحمل حامل البطاقة أيضاً رسوم التحكيم التي تدفع للمنظمة العالمية في حال طلبه ذلك، وإذا تبين صحة موقف حامل البطاقة فإن المصرف يلتزم بتصحيح العملية وإعادة الرسوم للجهة المتعاقدة.

14.7 تعد سجلات المصرف المتعلقة بحساب بطاقات الجهة المتعاقدة صحيحة وملزمة لها، وللجهة المتعاقدة تقديم اعتراض على أي عملية شراء أو سحب نقدي شريطة تقديمها ذلك الاعتراض إلى المصرف حسب الإجراءات المتبعة، خلال 30 يوماً من تاريخ العملية المعترض عليها كما في كشف حساب البطاقة، مرفقاً بذلك أي مستند مؤيد لدعواها، ويصح المصرف حينئذ أي خطأ يثبت فيه صحة اعتراض الجهة المتعاقدة.

15.7 التزمت الجهة المتعاقدة بتعويض المصرف عن جميع التكاليف التي تكبدها المصرف في سبيل ممارسة حقوقه الناشئة عن هذه الاتفاقية.

16.7 أقرت الجهة المتعاقدة بأن البطاقات غير قابلة للتحويل، فلا تستخدم إلا من قبل حامل البطاقة الذي تصدر باسمه البطاقة بناءً على طلب الجهة المتعاقدة، وقد التزمت بعدم تسليمها للغير أو الإذن لغيره باستخدامها، أو إفشاء أرقام التعريف الشخصية (الأرقام السرية) أو أرقام CVV2 إلى الغير مهما كانت الأسباب، كما التزمت الجهة المتعاقدة بتوقيع حامل البطاقة على ظهر البطاقة فور تسلمها، وتحمل الجهة المتعاقدة مسؤولية مخالفة ذلك، كما أقرت بأن الرقم السري يعد بمثابة التوقيع الشخصي أي أن مستخدم البطاقة وأن جميع العمليات المنفذة من خلال هذه البطاقات تحت مسؤوليتها، ولا يتحمل المصرف مطلقاً أي أضرار أو نتائج أو خسائر أو تعويضات ترتب على عدم الالتزام بأي مما ذكر.

17.7 تعهدت الجهة المتعاقدة برد البطاقة -في حال إلغائها- إلى المصرف دون أن يؤثر الإلغاء على التزام الجهة المتعاقدة بسداد الحقوق والالتزامات للمصرف سواء المستحقة عن إصدار البطاقة، أو تجديدها، أو استبدالها، أو المترتبة على استخدامها.

18.7 التزمت الجهة المتعاقدة بإبلاغ المصرف من خلال إحدى قنواته المصرفية المتاحة فور التعرض لأي من الحالات الآتية:

1.18.7 فقدان أو سرقة البطاقة.

2.18.7 احتجاز البطاقة في الجهاز المستخدم.

3.18.7 حدوث خطأ في سحب المبلغ النقدي من جهاز الصراف الآلي بالزيادة أو بالنقص.

4.18.7 اكتشاف خطأ في تسجيل القيود على الحساب نتيجة لاستخدام الصراف الآلي أو أجهزة نقاط البيع أو الإنترنت سواء أكان ذلك بالزيادة أو النقص.

5.18.7 استخدام البطاقة على أجهزة صراف آلي أو أجهزة نقاط بيع تحتوي على أجهزة ملحقه يظهر أنه لا علاقة لها بجهاز الصراف الآلي أو نقاط البيع.

19.7 لا يتحمل المصرف أي مسؤولية أو التزام تجاه حامل البطاقة في حال حصول اختلاف في مواصفات البضائع أو المشتريات عما جرى به التعاقد بين حامل البطاقة وقابل البطاقة، وكذلك استخدامها في عمليات السحب النقدي من خلال أجهزة الصراف الآلي غير المملوكة للمصرف، ولحامل البطاقة في هذه الحال تقديم اعتراض "مطالبة" للتأكد من صحة العملية.

20.7 تبقى البطاقة ملكاً للمصرف تعاد إليه عند طلبه، وعليه فإنه يحق للمصرف استرجاعها أو إيقاف استخدامها في أي وقت دون إشعار مسبق، وتلتزم الجهة المتعاقدة بإعادة البطاقة للمصرف لإلغائها حين قيام المصرف بطلب استرجاعها أو إذا قرر المصرف إيقاف استخدامها، أو إذا انتهت الحاجة لاستخدامها، أو عند إغلاق الحساب، وذلك من خلال القنوات المصرفية المتاحة كما يحق للمصرف إلغاء البطاقة في حال مخالفة حامل البطاقة لهذه الشروط والأحكام، أو بسبب سوء الاستخدام، أو لغير ذلك من الأسباب.

21.7 يحق للمصرف إيقاف البطاقة عند انتهاء سريان هوية حامل البطاقة.

22.7 يحق للمصرف في أي وقت يراه تعديلاً أو تغيير أي من شروط وأحكام الاتفاقية، وذلك بموجب إشعار كتابي يوجه للجهة المتعاقدة، وبعد ذلك التغيير أو التعديل نافذاً في مواجهة الجهة المتعاقدة ما لم تُبدِ اعتراضها عليه خلال ثلاثين يوم عمل من تاريخ إرسال الإشعار إليها، كما أن استمرار الجهة المتعاقدة في التعامل مع المصرف يعد قبولاً منها بها. وللجهة المتعاقدة في حال عدم موافقتها على تلك التعديلات أن تعيد البطاقة إلى المصرف وتطلب إلغائها، وذلك بعد سداد أي التزامات مالية قائمة لصالح المصرف.

23.7 تمتد صلاحية البطاقة المصدرة من المصرف للمستفيدين لدى الجهة المتعاقدة لـ (3) سنوات، وتتجدد تلقائياً كلما انتهت، وفي حال رغبة الجهة المتعاقدة أو حامل البطاقة عدم التجديد فعليه إشعار المصرف خطياً بذلك قبل مدة لا تقل عن (60) يوماً من تاريخ انتهاء صلاحية البطاقة.



7.24 The Contracting Party may request cancelation of card issuance within fourteen (14) days from executing this Agreement without incurring any fines and may then redeem any balance available on the card's account.

7.25 The non-exercise by the Bank at any time of any of its rights hereunder shall not be deemed a waiver of such right or any other right at any time thereafter.

7.26 The Bank shall have an absolute right to claim (in person or by proxy) all or part of its rights provided for herein and such claim shall not be conditional upon the Contracting Party's approval.

7.27 The Contracting Party agrees to provide the Bank with any information, data or documents it requests for the purposes of the cards. The Contracting Party also authorizes the Bank to get from SIMAH or any other authority any information related to it or to the cardholder or the card's account or any other account maintained with the Bank and to disclose any information related to it or to the cardholder or its said account or any other account maintained with the Bank to SIMAH or any other authority approved by the Saudi Central Bank.

7.28 The Contracting Party acknowledges full responsibility for the validity and integrity of all information provided by it regarding the number of cardholders.

7.29 The Contracting Party shall be fully liable for the data and documents related to issuing, receiving and delivering the prepaid cards under the agreed upon and auditable procedures. The Bank shall not bear any liability resulting from the misuse of the card or PIN or for any violation of the terms of use of the cards and PINs.

7.30 Neither Party may amend this Agreement nor release itself from any of its terms or conditions or exit the Agreement except pursuant to the written agreement of the parties or their representatives.

7.31 The Contracting Party shall finalize all necessary procedures to execute this Agreement, namely:

7.31.1 Account opening procedures.

7.32 The Contracting Party shall be liable at all times for notifying the Bank in writing of any change or amendment in the address and expressly waives any claim against the Bank that may arise from the Bank's inability to communicate with it due to its failure to provide the Bank with a valid mailing address or any amendment thereto. The provision of account statement to the Contracting Party shall then be ceased with a notice served to it via any means available to the Bank.

7.33 The Contracting Party hereby agrees to exempt the Bank from any liability, claim or compensation in the event of the invalidity, inaccuracy or incompleteness of the data submitted to the Bank, including beneficiaries/amounts details. The Bank shall also be exempted in the event of failure to transfer to the card's account for any reason beyond its reasonable control, technical malfunctions, disconnection of transfer or communication systems and non-execution for any reason that may be related to the Contracting Party or to any other party.

7.34 The parties agree to deal with each other through the approved e-channels; provided that the Bank approves the instructions of the Contracting Party and executes its instructions served by e-mail.

7.35 The address shown hereinabove for each party represents its official address to which all correspondence, notices, and papers related to the execution of this Agreement should be sent. Any change to such addresses shall not be valid unless made pursuant to a prior written and registered notice.

7.36 The Contracting Party acknowledges that it has read and agreed to the terms and conditions of this Agreement and commits to work accordingly and to convey the same to the cardholders. The Contracting Party also acknowledges the validity of all data provided for herein as well as the validity and integrity of the documents submitted to the Bank.

7.37 This Agreement shall be governed by; and construed in accordance with, Sharia'h and Sharia'h-compliant rules and regulations applicable in Saudi Arabia.

7.38 Each dispute arises between the parties shall be settled by the competent judicial authority if no amicable solution is reached within 90 days from the date of serving a notice by either party to the other to meet and solve the dispute amicably.

24.7 للجهة المتعاقدة طلب إلغاء إصدار البطاقات التي طلبتها خلال (14) يوماً من تاريخ توقيعها على هذه الاتفاقية -دون تحملها أي غرامات-، وللجهة المتعاقدة حينئذ استعادة أي رصيد غير مستخدم متوفر في البطاقة.

25.7 لا يعد عدم قيام المصرف في أي وقت بممارسة أي من الحقوق المكفولة له بموجب هذه الاتفاقية تنازلاً من جانبه عن ذلك الحق أو أي حق آخر في أي وقت بعد ذلك.

26.7 للمصرف الحق المطلق في أن يطالب بحقوقه الثابتة له بموجب هذه الاتفاقية كلها أو بعضها بنفسه أو بغيره ممن يراه المصرف دون توقف ذلك على موافقة الجهة المتعاقدة.

27.7 وافقت الجهة المتعاقدة على تزويد المصرف بأي معلومات أو بيانات أو مستندات يطلبها منها لأغراض البطاقات، وفوضته بأن يحصل على ما يلزمه أو يحتاج إليه من معلومات تخص الجهة المتعاقدة أو حامل البطاقة أو تخص حسابات البطاقات أو أي حساب آخر يكون للجهة المتعاقدة أو لحامل البطاقة لديه للشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) أو من غيرها، وأن يفصح عن المعلومات الخاصة بالجهة المتعاقدة أو حامل البطاقة وبحسابها المذكور أو أي حساب آخر يكون للجهة المتعاقدة أو حامل البطاقة لديه للشركة السعودية للمعلومات الائتمانية ولأي جهة أخرى يوافق عليها البنك المركزي السعودي .

28.7 أقرت الجهة المتعاقدة بمسؤوليتها الكاملة عن صحة وسلامة المعلومات والبيانات المقدمة منها عن عدد حاملي البطاقات لديها.

29.7 تتحمل الجهة المتعاقدة المسؤولية الكاملة عن بيانات ومستندات إصدار البطاقات وتسليم وتسليم البطاقات مسبقاً الدفع لحاملي البطاقات لديها، وفقاً للإجراءات المتفق عليها، والبالغة للتدقيق، ولا يتحمل المصرف أي مسؤولية تنتج عن سوء استخدام البطاقة أو الرقم السري أو عن أي إخلال بشروط استخدام البطاقات والأرقام السرية.

30.7 لا يجوز لأي طرف تعديل هذه الاتفاقية، ولا التحلل من أي من أحكامها أو شروطها أو الانسحاب منها إلا باتفاق كتابي يصدر عن الطرفين أو من ينوب عنهما.

31.7 تستكمل الجهة المتعاقدة الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقية، وهي على النحو الآتي:

1.31.7 إجراءات فتح الحسابات لدى المصرف.

32.7 الجهة المتعاقدة مسؤولة في جميع الأوقات عن إشعار المصرف خطياً بأي تعديل أو تغيير في العنوان، وتتنازل صراحة عن أي مطالبة لها ضد المصرف قد تنشأ عن عدم تمكن المصرف من الاتصال بها بسبب تقصيرها بتزويد المصرف بالعنوان البريدي الصحيح أو أي تعديل عليه. وسيتم إيقاف إرسال كشف الحساب للجهة المتعاقدة بناءً على ذلك مع إشعاره بذلك بأي من الوسائل المتاحة للمصرف.

33.7 وافقت الجهة المتعاقدة بموجب هذه الاتفاقية على إعفاء المصرف من أي مسؤوليات أو مطالبات أو تعويضات في حال عدم صحة أو دقة أو اكتمال البيانات المقدمة من الجهة المتعاقدة، ومن ذلك بيانات المستفيدين وتفاصيل مبالغ المستحقات، وكذلك عدم إجراء التحويل للحسابات الفرعية (حساب البطاقة) لأي سبب خارج عن نطاق سيطرة المصرف، وحالات الأعطال الفنية أو توقف أنظمة التحويل أو الاتصالات، وحالات عدم التنفيذ لأي سبب قد يرجع للجهة المتعاقدة أو أي طرف آخر.

34.7 اتفق الطرفان على التعامل فيما بينهما عن طريق القنوات الإلكترونية المعتمدة على أن يعتمد المصرف تعليمات الجهة المتعاقدة وينفذ طلباتها وفقاً للبريد الإلكتروني الوارد منها للمصرف.

35.7 العنوان المبين بصدور هذه الاتفاقية لكل طرف هو عنوانه النظامي، ويتم عليه جميع المكاتبات والإخطارات، والأوراق المتعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية، وكل ما يترتب عليها، ولا يعتد بتغير هذا العنوان إلا بموجب إخطار كتابي سابق ومسجل.

36.7 أقرت الجهة المتعاقدة بأنها قد قرأت ووافقت على شروط وأحكام هذه الاتفاقية والتزمت بالعمل بما ورد فيها، كما التزمت باطلاع حامل البطاقة على هذه الشروط والأحكام والتي زودها بها المصرف، كما أقرت بصحة جميع البيانات المذكورة في هذه الاتفاقية وصحة وسلامة الوثائق المقدمة للمصرف.

37.7 تخضع هذه الاتفاقية وتفسر وفقاً للشرعية الإسلامية ووفقاً للأنظمة واللوائح المعمول بها بالملكة العربية السعودية بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

38.7 كل خلاف ينشأ بين الطرفين إذا لم يمكن حله بالطرق الودية فيما بينهما خلال 90 يوماً من تاريخ إخطار أحد الطرفين الآخر للاجتماع لحل النزاع ودياً، يكون الفصل فيه من قبل الجهة القضائية المختصة.

